

قرار

صادر عن الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بشأن إطلاق مليشيات الحوثى - صالح صاروخاً باليستياً باتجاه مكة المكرمة

17 صفر 1438 الموافق 17 نوفمبر 2016

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

إن الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بتاريخ 17 صفر 1438 هـ الموافق 17 نوفمبر 2016 في مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية،

- إذ ينطلق من المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وخاصة تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو،
- وإذ يؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز وحدتها وتضامنها وتطوير علاقات تعود بالنفع على الجميع، صوناً للسلام والأمن وتحقيقاً للاستقرار والازدهار داخل الدول الأعضاء في المنظمة وخارجها، وذلك انطلاقاً من روح الدين الإسلامي الذي يعتبر رحمة للعالمين،
- وإذ يشير إلى الاعتداء الأثم من قبل مليشيات الحوثى - صالح التي أطلقت صاروخاً باليستياً باتجاه المسجد الحرام في مكة المكرمة قبله المسلمين ومهبط الوحي مساء يوم الخميس 26 من شهر محرم 1438 هـ الموافق 27 من شهر أكتوبر 2016م،
- وإذ يشير إلى (الفقرة 33) من البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة عشر للجنة الإسلامية التي عقدت في إسطنبول - الجمهورية التركية، وإلى قرار الدورة 43/46 س لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة طشقند بجمهورية أوزبكستان،

يقرر ما يلي:

1. اعتماد البيان الصادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري الذي عقد في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة بتاريخ 5 نوفمبر 2016 والذي طالب الدول الأعضاء بوقف جماعية ضد هذا الاعتداء الأثم ومن يقف وراءه ويدعم مرتكبيه بالسلاح باعتباره شريكاً ثابتاً في الاعتداء على مقدسات العالم الإسلامي وطرفاً واضحاً في زرع الفتنة الطائفية ودعمها أساسياً للإرهاب.
2. تشكيل فريق عمل من الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية للنظر في اتخاذ خطوات عملية على وجه السرعة تكفل عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات الأثمة.
3. توجيه رسالة من اللجنة التنفيذية باسم الدول الأعضاء في المنظمة إلى الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة التي تكفل عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات الأثمة على مكة المكرمة وبقية الأراضي الإسلامية المقدسة.
4. دعوة أمين عام المنظمة لتنفيذ هذا القرار والرفع لمجلس وزراء الخارجية بما يتم التواصل إليه في أقرب وقت ممكن.
